المدير العام للشركة الصناعية البحرية الإيرانية يعلن عن:

بناء أول منصة حفر بحرية، وإنتاج ٤ سفن لفنزويلا

تمتلك شركة «صدرا» القدرة على تصميم وبناء وتسليم سفن يصل طولها إلى ٢٥٠ متراً

الوفاق/ أعلن المدير العام للشركة الصناعية البحرية الإيرانية إن «بناء أول منصة حفر بحرية في البلاد جارٍ التوقيع عليه، كما تم تسليم سفينتين من أصل أربع سفن قيد الإنتاج لفنزويلا».

وأشار منوجهر علي بور، على هامش الجمعية العامة للشركة، إلى سير أعمال الجمعية، وقال: في العام الماضي، وعدنا بإدارة الخسائر المتراكمة للشركة في السنوات الأخيرة، وهذا العام لم تكن الخسائر صفرًا فحسب، بل تم تحقيق ربح قدره ١٣ مليار تومان في البيانات المالية الموحدة.

وأشار علي بور إلى الحجم الكبير للقضايا القانونية المتراكمة لشركة «صدرا»، وقال: بعض هذه القضايا تعود إلى ٢٠ عامًا مضت ومازالت لم تُحل حتى الآن، ومن خلال تعيين محامين وتشكيل فرق متخصصة، جارٍ متابعة هذه القضايا؛ وبالطبع نحن نسعى إلى منع نشوء قضايا قانونية جديدة، ولكن في بعض الحالات نضطر إلى اللجوء إلى المحاكم القضائية لحماية حقوق المساهمين.

ثلاثة مجالات رئيسية

وواصل المدير العام للشركة الصناعية البحرية الإيرانية حديثه قائلاً: تعمل الشركة حاليًا في ثلاثة مجالات رئيسية: التحديث والبناء الجديد، والإصلاحات (بما في ذلك بناء السفن والأعمال البحرية)، وتطوير البنية التحتية؛ ورغم أن الاستثمار في البنية التحتية يُسجل كتكلفة من وجهة نظر بعض المدراء العامين، إلا أنه من وجهة نظرنا يُعدّ استثمارًا استراتيجيًا. وأضاف: في شمال البلاد، قمنا بترقية البنية التحتية للموانئ من ٣ مواقف إلى ٨ مواقف، حيث يُدر كل موقف دخلًا سنويًا يقدر بـ ٢٠٠ ألف مليار تومان، كما تم تصميم منحدر خرساني في حوض بناء السفن القديم لغمر السفن ونقلها، والذي سيتم تشغيله خلال الشهرين المقبلين.

وقال علي بور: سيتم نقل وتركيب منصتي حقل «رشادت» في شهر سبتمبر، إذا تم تسليم المشاريع إلى أصحاب العمل، فإن القدرات الوطنية مثل جزيرتنا الصناعية في بوشهر ستبقى بدون استغلال، ونحن نطلب من رئيس الجمهورية ووزراء النفط والطرق والصناعة استخدام هذه القدرات. وأكد المدير العام للشركة الصناعية البحرية على ضرورة التنفيذ الفوري لمشروع تعزيز الضغط في حقل بارس الجنوبي للغاز، وقال: حققنا المشترك مع قطر يتطلب إجراءً سريعًا في هذا المجال، ونحن على استعداد لتشكيل اتحاد محلي لتصميم وبناء ونقل وتركيب منصات تعزيز الضغط بالكامل داخل البلاد، وعلى الرغم من وجود قيود على البنية التحتية، إلا أنه يمكن التغلب عليها من خلال الحلول الهندسية. وأكد علي بور قائلاً: يعتقد البعض أن بناء منصات تعزيز الضغط محلياً أمر غير ممكن؛ لكنني أؤكد بكل حزم أن هذه القدرة موجودة في البلاد، وإذا لزم الأمر، يمكن الاستعانة بخبراء وشركات أجنبية كشركاء استراتيجيين لسد أي نقص موجود. وأضاف: هذه قضية وطنية، ونحن على استعداد لتقديم جميع الوثائق والإجراءات الفنية اللازمة لإثبات أن تنفيذ هذه المشاريع باستخدام القدرات المحلية أمر ممكن تماماً، وبدعم من المسؤولين، يمكننا تصميم وإنتاج وتسليم المنصات لصاحب العمل، وبذلك يتم حل مشكلة توفير الغاز للبلاد. وتابع: وفقاً لتوجيهات قائد الثورة حول الاقتصاد البحري، يمكن لشركة «صدرا» المشاركة مباشرة خاص للمؤسسات الداعمة للحرب؛ إضافة إلى التخطيط للوفاء بجميع إلتزامات الحكومة في مواعيدها، مثل دفع الرواتب، وسداد السندات، وشراء القمح المضمون.

وأشار وزير الاقتصاد إلى تقديم تسهيلات واسعة في المجالات الضريبية والجمركية والتأمينية، حيث جرى تسريع عمليات التخليص الجمركي، إلى جانب تسهيلات الشبكة المصرفية في خدمة المواطنين. كما تم إدراج التأمين للمتضررين من الحرب رغم عدم وجود بند لذلك في العقود، وبدأت عمليات إعادة الإعمار.

وبيّن مدني زاده أن أولى الاستراتيجيات الثلاث الكبرى للفريق الاقتصادي كانت تعزيز التوافق والتعاون داخل الحكومة وبين مختلف الأجهزة، ضارباً مثلاً بعملية إفراغ وتخليص البضائع من الجمارك التي كانت تتطلب تنسيقاً متعدد الأجهزة ونجحت بفضل روح التضامن. أما الاستراتيجية الثانية فتمثلت في أسلوب إدارة البلاد، خاصة في المجال الاقتصادي، من خلال الانتقال من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي، حيث فوّض رئيس الجمهورية صلاحياته إلى الوزراء واللجان التابعة للحكومة والمحافظين، وهي تجربة ثمينة قررت الحكومة اعتمادها بعد الحرب، بحيث تتجه إدارة البلاد إلى إسناد المسؤوليات إلى أشخاص محددين بدلاً من القرارات الجماعية غير المحددة المسؤولية، مع دمج النظامين المركزي واللامركزي لإزالة التداخلات وتحقيق الانسجام.

والاستراتيجية الثالثة كانت «مضادّة الهشاشة»، أي عدم الاكتفاء بامتصاص الصدمات أو تقليل آثارها، بل تحويلها إلى فرصة لتحسين الوضع إلى ما هو أفضل مما كان قبل الصدمة، كما يحدث في الجسم عند الإصابة بمرض واكتساب مناعة منه. وقد استغل الفريق الاقتصادي الصدمة الكبرى الناتجة عن الحرب لإجراء إصلاحات طال انتظارها، مثل تشغيل الجمارك على مدار ٢٤ ساعة بالتنسيق مع هيئة المواصفات والبنوك وهيئة الموانئ، وهي خطوة يجري العمل على استمرارها. وأضاف مدني زاده: انه جرى العمل على زيادة عدد خطوط خروج البضائع من الجمارك، إلى جانب إصلاحات في مجالات الضرائب والمصارف وغيرها، بهدف تحويل التهديدات إلى فرص لمعالجة المشكلات المزمنة التي كانت تعيق الاقتصاد.

حزم الدعم الحكومي لإحياء الاقتصاد بعد الحرب

وفي معرض حديثه عن إدارة الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب، كشف وزير الاقتصاد عن إقرار حزم دعم لإحياء الأنشطة التجارية والصناعية. وأوضح: إن الصدمة الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الكلي أدت إلى انخفاض الطلب في بعض المناطق، وإلحاق أضرار جسيمة بالعديد من الأعمال والمصانع، مما أدى إلى تراجع نشاطها.

وبيّن أن الحكومة أقرت حزم تمويلية لتسهيل المعاملات الضريبية والتأمينات الاجتماعية والمصرفية دعماً للمنتجين والتجار وأصحاب المهن، مع برامج لتوفير رأس المال التشغيلي للقطاعات التي انخفض الطلب عليها، خصوصاً في مجالات الاقتصاد الرقمي والسياحة والأنشطة التجارية.

وأضاف: إن تنفيذ هذه الحزم، التي تشمل تسهيلات ضريبية وجمركية وتأمينية ومصرفية، بدأ منذ الأيام الأولى للحرب، وقد تحقق هذا الإنجاز بفضل البنية التحتية البرمجية والمادية المتوفرة في «صدرا». وأضاف: بالطبع لا تقتصر القدرات البحرية للبلاد على هذه المجموعة فقط؛ إذا تمت إدارة تجميع الاحتياجات والموارد على المستوى الوطني، فسيكون من الممكن بناء ناقلات عملاقة داخل البلاد، كما أن أعمال صيانة هذا النوع من السفن جارية حالياً، وسيكون بناءها ممكناً عند الضرورة. وأعلن المدير العام للشركة الصناعية البحرية عن التعاون مع شركة ملاحة الجمهورية الإسلامية أو غير مباشرة في ٦ بنود من أصل ٩.

وقال: في العام الماضي، شكلنا اتحاداً بالتعاون مع إيزوايكو ووزارة الدفاع، مما عزز القدرات الحالية، وهذه القدرات جاهزة الآن لتلبية احتياجات البلاد، وتمتلك شركة «صدرا» وحدها القدرة على تصميم وبناء وتسليم سفن يصل طولها إلى ٢٥٠ متراً.

بفضل البنية التحتية التي تم إنشاؤها، يمكننا تقديم خدمات كمقاول رئيسي لتطوير الحقول النفطية لصالح وزارة النفط

التعاون الدولي

وأشار علي بور إلى التعاون الدولي، وقال: سبق أن سلمنا سفينتين لصالح فنزويلا، وهناك سفينتان أخريان قيد الإنشاء، الإيرانية، وقال: حالياً يتم بناء أربع سفن بموجب عقد مع هذه الشركة، كما يجري العمل على سفينة أخرى لصالح منظمة الموانئ في شمال البلاد، مما يحافظ على تشغيل خط إنتاج السفن التي تبلغ حمولتها ٣٥٠٠ طن. وأضاف: في جنوب البلاد، توجد قدرات مناسبة لتطوير هذه الأنشطة، وعند الحاجة، وبالاستفادة من قدرات الشركات المحلية وحتى الشركاء الأجانب المتخصصين، يمكننا تلبية جميع الاحتياجات الوطنية.

مشروع بناء القوارب السياحية

وأشار علي بور إلى مشروع بناء القوارب السياحية، وقال: تم توقيع عقد لبناء قارب سياحي بطول ١٨ متراً وهو الآن قيد الإنجاز، وفي مجال السياحة أيضاً يمكننا تلبية احتياجات البلاد، وتبلغ طاقتنا الحالية إنتاج ١١٠ آلاف طن من الهياكل الفولاذية سنوياً، ويمكن زيادة هذا الرقم إلى ٢٠٠ ألف طن.

وأوضح: في شمال البلاد والخليج الفارسي، لدينا القدرة على تلبية الطلب لبناء سفن سياحية وتجارية وخدمية، بل إن هناك مفاوضات جارية للتصدير، رغم أن هذا المسار يواجه تحديات بسبب الظروف الخاصة للبلاد.

وشدد المدير العام للشركة الصناعية البحرية الإيرانية قائلاً: وفقاً لتوجيهات سماحة قائد الثورة، تمتلك شركة صدرا القدرة على لعب دور في مجالات بناء الموانئ، محطات تحلية المياه، إنتاج الكهرباء المتجددة، صيانة خطوط الأنابيب البحرية، إصلاح المنصات النفطية والغازية، وتصنيع معدات التكرير. كما تمتلك في مجال بناء السفن القدرة على تصنيع مختلف أنواع ناقلات البضائع السائبة وناقلات الحاويات وسفن الخدمات البحرية والناقلات النفطية وسفن الركاب.

وفي الختام، أشار علي بور إلى قدرة الشركة في تطوير حقول النفط والغاز، مؤكداً: بفضل البنية التحتية التي تم إنشاؤها خلال السنوات الماضية، يمكننا تقديم خدمات كمقاول رئيسي لتطوير الحقول النفطية لصالح وزارة النفط، كما أن هناك مذكرة تفاهم قيد التوقيع مع منظمة غستران لبناء منصات الحفر البحرية، والتي بعد موافقة أمانة المجلس الأعلى للصناعات البحرية، سيتم بناء أول منصة حفر بحرية في إيران بواسطة هذه الشركة.

من ضمان استمرار تقديم الخدمات إلى التخطيط للوفاء بجميع الإلتزامات

إجراءات وزارة الاقتصاد الإيرانية خلال عدوان الـ١٢ يوماً

شرح وزير الاقتصاد والمالية الإيراني الإجراءات التي اتخذتها وزارته خلال الحرب المفروضة التي استمرت ١٢ يوماً، مبرزاً أربعة محاور رئيسية تمثلت في: استمرار تقديم الخدمات، إنشاء درع اقتصادي، تعزيز روح التضامن بين الأجهزة، والتحرك نحو نظام لامركزي.

وأشار سيد علي مدني زاده، مساء السبت، في برنامج تلفزيوني حول الإجراءات والبرامج المستقبلية لوزارته، إلى أن توليه منصبه تزامن مع اليوم الرابع من الحرب، وقال: منذ اللحظة الأولى اعتمدنا حالة التعبئة الحربية، وكنا نتابع يومياً القضايا والقرارات المتعلقة بالأوضاع.

وأوضح: أن الفريق الاقتصادي للحكومة خلال تلك الأيام اعتمد أربعة توجهات رئيسية: أولاً ضمان استمرار تقديم الخدمات للمواطنين، وتأمين درع اقتصادي للأطراف الاقتصادية ومعيشة الناس، وتقديم دعم

إسبانيا تشارك في زراعة الفواكه الاستوائية في محافظة هرمزكان

أعلن مسؤول تحسين الإنتاج النباتي في منظمة الجهاد الزراعي لمحافظة هرمزكان (جنوب إيران) عن إنشاء بيوت بلاستيكية لزراعة الفواكه الاستوائية بواسطة القطاع الخاص في مقاطعة رودان في هذه المحافظة.

هذا المشروع قيد التنفيذ بواسطة مستثمر من القطاع الخاص وبالتعاون مع شركة Ininsa الإسبانية ويعرف بالفئة الرابعة للبيوت البلاستيكية في المناطق الحارة، ويُشيّد على أرض بمساحة ١٥ هكتاراً وبكلفة تبلغ أكثر من ٧٠ مليار تومان (قرابة ٩٠٠ ألف دولار) في بيئة من الظلال وبيوت الشبك (شيد ونت هاوس)، وستُزرع فواكه المناطق الحارة مثل المانجو والأفوكادو وفاكهة التنين، في هذه البيوت البلاستيكية. وأعرب مسعود كركيج عن سعادته بتنفيذ هذا المشروع، وأشار إلى أهمية هذا النوع من المشاريع في تطوير الإنتاجية وزيادة إنتاج الفواكه الاستوائية، واعتبر تنفيذه نموذجاً ناجحاً وقدوة للمناطق الأخرى في المحافظة والبلاد. وأشار كركيج إلى أن أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من العملة الصعبة تخرج سنوياً من البلاد لاستيراد الفواكه الاستوائية، وأن تنفيذ مثل هذه المشاريع يمكن أن يساعد في منع خروج العملة الصعبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج هذه المنتجات.

تعاون إيراني-باكستاني للاستفادة من فرص الاستثمار بين البلدين

دعا وفد إيراني رجال الأعمال والشركات الباكستانية، في اجتماع مع مسؤولي غرفتي تجارة وصناعة زاهدان وكويتا، إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة المناطق الاقتصادية الحرة. وعُقد اجتماع لاستعراض الفرص والعقبات التي تواجه التجارة الإيرانية - الباكستانية في غرفة تجارة وصناعة كويتا، عاصمة إقليم بلوشستان الباكستاني، بحضور وفد من غرفة تجارة وصناعة زاهدان. ودعا عبدالحكيم ريغي رئيس غرفة تجارة زاهدان، وعلي رضا رجائي القائم بأعمال القنصل العام لإيران في كويتا، الصناعيين ومجتمع الأعمال في بلوشستان إلى اغتنام فرصة الشراكة مع المستثمرين الإيرانيين في منطقة ميرجاوه الحرة والقيام باستثمارات مشتركة. وأكد أعضاء الوفد أن الحكومة الإيرانية ستقدم جميع التسهيلات والحوافز لبدء مشاريع مشتركة مع رواد الأعمال والمستثمرين الإيرانيين. وأكدوا أن تحقيق هدف التجارة الثنائية البالغ ١٠ مليارات دولار بين إيران وباكستان يعتمد على التعاون الوثيق بين البلدين الجارين، خاصة القطاع الخاص. كما هنأوا مجتمع الأعمال في بلوشستان على استئناف خط الطيران بين كويتا وزاهدان عبر مشهد. وأيّد أعضاء الوفد الإيراني أيضًا مقترح تشكيل لجنة لحل مشكلة النقل ومبادرات القطاع الخاص لتعزيز التجارة الثنائية.